

عامان على ٢٥ يناير في مصر مكافئ من القصة نور في الثورة

زالوا يحكمون بالطريقة والنمط السابقين. ويمثل ذلك فشلاً للثورة في حرب الأمان ضد الدولة.

ضد الممارسات وليس ضد المنظومة

هذه الثورة هي في حقيقة الأمر ضد نمط ممارسات السلطة وليست ضد المنظومة الكاملة التي تستند السلطة. فهي تطور ضد تعسف الشرطة والقهر الاجتماعي والإقصاء والتهمة السياسية والاقتصادي. لكنها لا تطور من أجل تطبيق شرعة ما أو تحقيق نظام اقتصادي وسياسي معين. وهي طالبت - وما زالت تطالب - بالعدالة الاجتماعية ولكنها لم تقم لفشل الدولة أو لفشل مشروع الدولة في حد ذاته.

فلم تكن الدولة نفسها عاملاً مهماً في اندلاع هذه الثورة. وإنما كان العنف هو السبب في الثورة، ونمط الممارسات القائم في بعض مؤسسات الدولة مثل الشرطة. ثار الناس على كيفية استخدام الشرطة لحقها في ممارسة العنف لا على حق وشرعية المؤسسة ذاتها في استخدام العنف بشكل عام. ففي نضالات وثورات جذرية، تكون المسألة الرئيسية كيفية ممارسة السلطة أصلاً، وهوية من يقوم بها والنمط وتوزيع الحقوق، والشرعيات. أما في الحالة المصرية، فقد قامت الثورة ضد نتائج ممارسات السلطة. ولذلك كانت أول المواقع التي قام الناس بمهاجمتها هي جهاز الشرطة بأكمله، فقامت بتنزيق جسد هذه المؤسسة وتحطيمه. وتمثل ذلك في هزيمة الأمن المركزي، وتعهد إشعال النيران في مركباته من قبل الثوار، وحرق وتحطيم أقسام الشرطة من قبل بعض الأهالي الذين كانوا قد لقوا صنوف العذاب والتكفير في داخلها. لكنها لم تسمح عن أحد يطالب بإلغاء جهاز الشرطة بشكل عام أو استبداله أو إدارته بشكل مباشر. طالب الثوار بضروة احترام هذا الجهاز وأفراده لحقوق الإنسان والتزامهم بالقانون وحماية المواطن لا تعذيبه وإذلاله. وحتى حينما قام الثوار بالمطالبة بحل جهاز أمن الدولة، كان ذلك نتيجة لكون الجهاز كله تجسيدا كاملا لنمط مكروه من ممارسة السلطة. إذ لم يبق أحد، من خارج الحزب الحاكم وأعدائه، سواء كان مهتماً بالسياسة أو غير مهتم ليسب لاديه مشكلة حقيقية مع هذا الجهاز.

يبدو أن الثورة المصرية، بعد عامين على بدئها، تكلف ما لا يحتمل، وتُدفع إلى ما لا تطيق، وتطالب بأكثر مما تستطيع. وتسيبت شدة الأحداث وتسارعها في حالة من التيه عن قيمها وأهدافها، ففسع نقدين حذرين، يقول الأول أن الثورة لم تغير شيئاً، فيجب الآخر بأن الثورة لم تحكم ولم تتكمن من مراكز السلطة في المجتمع والدولة، ولم يعد احتلال القصر الملكي أو الجمهوري، وقطع رأس الحاكم هو نهاية الحرب الثورية أو غايتها. فالسلطة خفية في مراكز أخرى متعددة، سواء داخل جهاز الدولة أو خارجه. تتسم منظومات السلطة العاصرة على مستوى عالي بقدر كبير من السهولة واللامركزية، بينما يبدو الوضع المصري في حالة شديدة التعقيد، حيث تجمع منظومة السلطة فيه في الوقت ذاته بين السهولة والمركزية، وإذا قمنا بتعريف حرب الأمان على أنها احتلال جهاز الدولة والتحكم به، فيمكن القول بسهولة أن هذا هو كعب أخيل الثورة المصرية، حيث أثبتت طبيعتها الرخوة ومجموع القيم الكامنة فيها فشلاً كبيراً في هذه الحركة حتى الآن. إن توسيع «حرب الأمان» ليشمل مواقع وشبكات الإنتاج، والتوزيع، وأنماط الاستهلاك، والمجال العام ببقية السياسي والاجتماعي من ناحية، والجغرافي من ناحية أخرى، يحمل على استخلاص أن هناك حرباً طاحنة ليس بين الثورة والثورة الضادة فقط، بل داخل معسكر الثورة الضادة ذاته، حيث يعاد توزيع الأدوار والمسلمات، وهو ما يبدو جلياً في الحرب بين جماعة الإخوان المسلمين وبعض أجهزة الدولة التي تتحكم فيها قيادات النظام السابق.

على الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

قصة «عنب بلدي»، الصحيفة المدارة ذاتياً في داريا السورية، كتمريرين على الحرية. وتناقضات السعودية كما تظهر في الإعلام، وتنبؤ عن الاضطراب في المعايير القائمة.

١

٢

٣

٤



(رويترز)

الإسماعيلية، تم حرق مبنى أمن الدولة عن بكرة أبيه.

تغيير لم يطل البنية التحتية للسلطة

لكن الثورة لم تقم بتغيير نمط القوة وعلاقات السلطة وترتيبها على مستوى تحتني أو عميق وشامل. لذلك احتفظ النظام العام بكثير من ملامحه، لم تستطع الثورة محاسبة قتلة الشهداء، وهو الأمر الذي يسبب انفجاراً بين الحين والآخر. واحتفظ العديد من رجال الأعمال بوضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك الكثير من كبار موظفي الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المختلفة. ووقعت حركات احتجاج واسعة النطاق في الجامعات ضد عدد من القيادات الاجتماعية والثقافية، وإضرابات عمالية واجتماعية كعمال منزو الأنفاق، وعمال شركات الكهرباء، والأطباء، كانت تعترض على أوضاع اقتصادية واجتماعية طالمة أو على استمرار بقاء أشخاص فاسدين على رؤوس هذه المؤسسات والشركات. على الرغم من أننا شهدنا تمردات قوية، كهذه وسواها، نجحت الكثير من التمرد عليمهم من الثورات الصغيرة داخل مؤسساتهم.

نجحت الثورة في اقتلاع رأس الملك وكثير من الجيطنين به، أمثال إبراهيم حسين سالم وفتحي سرور وركزي عزمي والعدلي، إلا أنها لم تستطع اقتلاع رؤوس الفساد والاستبداد على المستويات الأدنى في بنية السلطة المصرية. وعدم تغيير هذه القيادات المختلفة، واستمرارها في مواقعها، أصاب الكثيرين بالإحباط الشديد. إذ هم يرون أن النظام السابق ما زال قائماً، وأن الأشخاص أنفسهم ما

الثورة، بالإضافة إلى الحفاظ على الروح السلمية. وقد منع الثوار رئيس الوزراء شفيق وبقيّة مجلسه من دخول المجلس الوزاري، وحاصروا كلا من مجلسي الشعب والشورى، وأغلب مؤسسات الدولة الهمة الواقعة في منطقة وسط البلد وميدان التحرير.

ومن المعارك الثورية ونمط تفاعل هذه الثورة على الأرض، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن طبيعة الثورة وأنماط تفاعلها غير قادرة على شن حرب الأمان واحتلال الدولة والجهات والمؤسسات الصناعية للحكم، وذلك لأسباب عدة أهمها يكمن في قيم الثورة. فالثورة تطرح نموذجاً تعددياً وترسخ النوع والاختلاف، ولا تعطي حقاً شرعياً واحداً لتمثيلها وتحويل ألوانها إلى لون أحادي. وتوسع لتعزير نموذج من الديمقراطية المباشرة ينزع منها فنيل الهيمنة والاستخدام المضاد لما يسمى بالإرهاب الثوري. وتجلت هذه القيم في شكلها التنظيمي السائل والرخوي واعتمادها على شبكات ممتدة وعضوية أحياناً، لا يوجد فيها تراتبية هرمية للسلطة.

... وسحقها واحتلالها

في المقابل، أثبتت الثورة أنها قادرة على المحاصرة والتضييق، بل على تحطيم بنية السلطة إذا تطلب الأمر. وهو ما حدث بالفعل عندما قام بعض الثوار بحل جهاز أمن الدولة بأنفسهم على عموم الجمهورية، وفي الإسكندرية قام الثوار بتحطيم أبنية السلطة المختلفة بدءاً من المحافظة - وهي تمثل السلطة المركزية في المدينة - مروراً بآخر الحصون آنذاك، وهو مبنى أمن الدولة في شارع الفراغنة. وكذلك تم اقتحام وحرق مباني أمن الدولة في مدن عدة. ففي السويس، تمت محاصرة قسم الأربعين الذي كان يمثل بطش وعنف السلطة، وفي

تهدف الثورة، أي ثورة، الى دفع السلطة الحاكمة للدخول في علاقات مباشرة مع الجموع، على النحو الذي يمكن الثوار من قلب نمط القوة وكيفية ترتيبها، فتمتع تعرية ممارسات السلطة، ونزع فتيل الشرعية عنها، ومنعها من الاختفاء وراء علاقات غير مباشرة، أو خلف شبكات متوارية لمساء الوجه. تستدرج الثورة السلطة لكشف وجهها العنيف الذي تلجأ إليه عندما تشعر بالتهديد المطلق على بقائها، أي حين تفقد ميكانزمات الانضباط والسيطرة والخطاب فاعليتها على الجماهير، فتخسر السلطة قدرتها على شن حرب الأفكار والإقناع.

وقد كشفت قوات الأمن عن وجهها العنيف في مساء الخامس والعشرين من يناير (٢٥ كانون الثاني ٢٠١١) حينما بدأت يقمع المتظاهرين. وهذه كانت أولى المواجهات المفتوحة والمباشرة بين قطاعات مختلفة من الناس والسلطة. ولقد حدثت مواجهات مماثلة بعض الشيء في مواقع عدة. فقبل الثورة، في إضراب السادس من نيسان (أبريل ٢٠٠٨، دخلت قوات الأمن المركزي في مواجهات عنيفة مع عمال غزل الحلة. ودخلت أيضاً في مواجهات شرسة مع أهالي منطقة الساعة بالإسكندرية. أضف إلى قمع العديد من المظاهرات المختلفة بالعنف الشديد. وفي العموم، تميز عصر مبارك، وبالأخص منذ ٢٠٠٥، بظهور قوات الأمن المركزي واحتكاك السلطة بالعنف مع الجماهير بشكل مباشر وموسع.

ومن خلال تلك المواجهات الواسعة من الأمن واحتلال المدينة بشكل عام، يفضل رمزية ميدان التحرير (كأحد أهم المواقع في بداية الثورة)، وبعض المحافظات مثل الإسكندرية والسويس والإسماعيلية، قلب الثوار منطلق القوة أو معادلتها. ومع إدراك الضباط والعساكر لهذا الانقلاب، انهارت بنيتهم النفسية، فبدت هزيمتهم أمر حتمي.

ويمثل ميدان التحرير مركزية المركز، حيث تتجمع أغلب مؤسسات الدولة فيه ويجواره. وقد عنى احتلاله انقلاباً في علاقات السلطة، حيث أصبح من المؤسسات هو الحاضر والمراقب والخاضع لسلطة الجماهير. وكانت هذه الاستراتيجية الثورية فعالة لأقصى درجة في البداية، إلا أن السلطة سرعان ما تداركت الأمر واستعادت إمكانيتها في المناورة والتخفي، حيث استوعبت انه ما دامت لا تتسلل الثورة لها وتحتلها واستمراريتها غائبة. ولقد ناقشت ويمكنها ممارسة سلطتها من مواقع مختلفة ومتعددة. وهكذا تحول احتلال ميدان التحرير إلى عبء حركي على الجماهير وسكان المدينة وليس على السلطة الحاكمة.

محاصرة السلطة

لقد حاصر الثوار في الإسكندرية مبنى الإذاعة والتلفزيون ولكنهم لم يقوموا باقتحامه. بل لم تكن النية أصلاً موجودة لاحتلال المبنى والسيطرة عليه. وعلى الرغم من أن القوة لاقتحام المبنى كانت متوفرة، كانت القدرة على الاحتلال واستمراريتها غائبة. ولقد ناقشت مجموعة من القيادات الثورية الشبابية والنشطة في الإسكندرية إمكان احتلال مبنى الإذاعة والتلفزيون وأهميته. وكانوا متيقنين من إمكان الاقتحام من دون خسائر كبيرة. أما العجز عن استمرار الاحتلال والاستفادة منه فكان لأسباب عديدة: أولها أن أحد لن يسمح باحتلال المبنى والسيطرة عليه، لأن الثورة لا تخوضها مجموعة معينة أو أطراف معلومة متحالفة، وبالتالي، وثانياً، فإذا كانت لا توجد فئة معينة تمتلك الشرعية الثورية لاحتلال مكان ما، فيعتبر بالضرورة عدم إحكام السيطرة على المكان وإمكانية وقوع خلافات حادة بين المحتلين أنفسهم، أو تسلسل بعض العناصر الخرية إلى صفوفهم. ثالثاً، ثار الخوف على المكان من إصابتها بأي أحداث تخريب. فلقد كان الثوار على وعي كامل بأهمية الحفاظ على ممتلكات الدولة لاستغلالها والاستفادة منها في مرحلة ما بعد

المغرب: ما زال في البلد ما يُسرق!

انتشرت دعوة إلكترونية للتظاهر يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. كان ذلك يذكر بواقعة دعوة «٢٠ فبراير» للتظاهر ضد الفساد في الثورة التي ستتطلق قريباً لتحقيق العدالة الاجتماعية. في اليوم الموعد، انتشرت فتوحات الأمن في الشوارع بكثافة. حل المساء ولم يأت محتجون وتفرق رجال الشرطة بعد طول انتظار. انطلقت حملات السخرية مما جرى، ثم توجيه شكر حار للشرطة على الحضور في الموعد، كتب ناشط ٢٠ فبراير عن «ثوار الشفوي»:

بعدما نسى الموضوع وعادت الصحف لجدول الأعمال الهيمن. فقد حاصرت الفتوح مئات القرى الجبلية حيث يقطن فقراء المغرب «غير النافع» في مرتفعات بين ١٥٠٠ و٤٠٠٠ متر عن سطح البحر. (حسب أرقام حكومية، تبلغ نسبة الفقر في ١٤.٤ في المئة والشفوية الهشاشة ٢٣.٦ في المئة في البوادي المغربية مقابل ٤.٨ و ١٢.٧ في المئة في المدن. وهذا معدل وطني، لكن نسبة الفقر تبلغ في أقاليم جبلية حوالي ٢٠ في المائة). أي أن النسب في البادية هي ضعف المدينة. وقد تحولت هذه الأرقام الجردة إلى وقائع بارزة بعد أن امتد البرد اشهرها عدة، ما عقد حياة الناس خاصة في جبال جرداء لا غابات فيها تفتقر لحطب التدفئة. الأوضاع الصحية للفقراء هشة، مناعتهم ضعيفة، أجسامهم نحيفة، تغذيتهم غير كافية، طاقتهم استنزفتها العمل الشاق لساعات طويلة. يحرقون قطعاً أرضية صغيرة ويرعون قليلاً من الماعز. المرضى لا يتنجحون الكثير... وأصحاب المهن العضلية يعرقون في الشفاء، تذيب أجسادهم ميكا، يحول الإرقاق بينهم وبين أي جهد ثقافي، يعتبرون الحب والراحة ترفاً بعيداً، لا يعيشون طويلاً ويمكن أن تقتلهم نزلة برد.

تحالف الفقر والبرد على سكان الجبال. تقاوم أجسادهم غضب الطبيعة وتهاون السياسيين. تشككي السلطة من المسالك الوعرة التي تصعب توصيل المعونات. عادة، تنظم



مدينة شفشاون في الريف المغربي

التقضي... سبب التأخر؟ تشككي الحكومة من ضعف الإمداد وتراجع احتياطي العملة الصعبة والأزمة العالية الخخخ...

من يسمع تبرير الوزارة يظن أن قرى السهول بخير، بينما في قرى ومدن كثيرة من السهول يعاني الفقراء من وضع صحي صعب. جاءت سيده لتلد في مستشفى، منعت من الدخول بسبب وثائق إدارية، أنجبت طفلها في الباب والتعلقت الكاميرات صور الدم. في مستشفيات أخرى لا يوجد أطباء أصلاً، وقد صرح وزير الصحة أن المغرب بحاجة الآن لـ ٧٠٠ طبيب و٩٠٠٠ ممرض. للإشارة، يوجد آلاف الأطباء المغاربة في المهجر، أكثر من أربعة آلاف حسب التقديرات، وقد جرى في ٢٠١٢ تعيين ٤٢٥ فرداً بين طبيب وممرض. بهذه التوتيرة سيستغرق الأمر ٤٠ سنة لسد

الوظيفة، وهذا ممنوع. بل وحصل على سكن جديد عبارة عن فيلا مساحتها ٨٠٠ متر مربع في أرقى في بالدار البيضاء. هكذا ناضل لتكبير حصته من الكعكة وجعل منصبه بقرة حلوباً. لكن الزمن كشاف. لاحقاً اتضح أن تلك الفيلا هي لتاجر مخدرات حجزتها المحكمة بسبب غرامة تفوق مليون دولار. حينها استولى الزعيم النقابي على الفيلا وسكنها زمناً، تمكن تاجر المخدرات من دفع مليون دولار لاسترجع الفيلا. مخررات النقابي مغادرتها. رفع دعوى بحكمت المحكمة على النقابي يدفع ٢٤٠ ألف دولار. وحين تحدث لي الإعلام، لم يقل أنه لن يدفع بل قال أنه «مستهدف»، وهذه وقاحة عكرت دمي أيام أنني كنت ذات يوم منخرطاً في تلك النقابة، وسرت في احتفالها بعيد العمال، ورددت بصوت مرتفع

الجواب الرابع بعد الشرايين: ذكر تقرير صادر عن المركز العالي للنزاهة المالية» أنه تم تهريب ١٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار من المغرب إلى الخارج بين ٢٠٠١ و٢٠١٠.

كتبت ١٢ مليارات وكسور بالأرقام لا بالحروف على ورقة ووضعتها أمام أصدقاء في مقهى وأخبرتهم بالنهب. تجمعت الدعوة في عيونهم ونسوا النعت التي رويتها، ولتفسير النهب، ذكرت الصحف أنه فور خروجها من المنصب في ٢٠١١، اشترت وزيرة الصحة السابقة شققتين في باريس بمليويني دولار. فمن قال أن المغرب فقير؟

في الجامعة كان الطلبة يطرحون فؤورة: من هو أغنى بلد في العالم؟ جيب أحدهم أميركا أو سويسرا أو الكويت. يكون الجواب: خطأ. الجواب الصحيح هو المغرب. كيف؟ منذ ٦٠ سنة والبلد ينهب، وما زال فيه ما يسرق!!

محمد بنعزیز

كاتب وسيطاني من المغرب

✦

براءة الشرطة في مصر

عشية ٢٥ يناير اشتعلت الإسكندرية. تَبَرَّأ الحاكم في مصر رجال الشرطة من تهم قتل المتظاهرين. لذا تظاهر الشباب الاسكندرانيون أمام محكمة الجنائيات الابتدائية، وأصروا على نتيجة مختلفة هذه المرة، فأنتهى الأمر - وهو بعد مستمر - بوجوه قمع جديدة لهم، وبانتقالهم إلى ممارسات العنف الضاد، واقتحام المحكمة نفسها، وتحطيم سيارات الشرطة. فقد سقط في مصر ما يقارب الـ ٩٠٠ شهيد خلال السنتين الماضيتين، ثلثهم في الإسكندرية. وأجّل أكثر من مئة ضابط إلى الحاكم، ولكن القضاة لم يجدوا من بينهم من يدينونه. وحتى من أدين حكم مع وقف التنفيذ. يطالب أهالي الضحايا بحق أبنائهم، بالاعتراف العلني خصوصاً، وبالاعتذار المادي، وتؤييدهم في ذلك مجموعات وحركات سياسية، تعتبر أن طي اللثام يتطلب تحقيق العدالة، ضحايا العنف في كل مكان من العالم كانوا على الدوام عنوان الأبرز لما يقال له «العدالة الانتقالية»، قد يستمر طويلاً الجدل السياسي والصراع على البرامج والأولويات، هذا لا يهم، بل لاضير منه. ولكن إهمال ملف المقتولين قصصاً أو وجهاً أو اغتيالاً أو في أقبية التعذيب أمر لا يطاق، لأنه مرادف الظلم العاري.

ويكل الأحوال، فقد ألب المصريون بسرعة التظاهر. يلجأون إليه في قضايا عامة وخاصة، ولأسباب عمومية وجزئية. وهذا لا يروق للرئيس مرسي ولجماعة الذين يعقون الحالة بالفوضى ويدعون للهدوء، لأنهم باتوا حكاماً. ولأن مفهومهم للحياة قائم على الطاعة والنظام... ما يخالف نمط الثورة القائم على التجرد على المطالبة بالحق. في الإسكندرية، وقع منذ يومين جرحى واعتُقل العشرات، وعادت نغمة «شبيطة» شباب «حركة ٦ إبريل».

والشكلة الإضافية أن الدستور الجديد يمنح الحاكم العسكرية صفة القضاء العادي، المؤهل محاكمة المدنيين، وذلك بدلا من أن يكف يد المجالس العسكرية عن النظر في قضايا المدنيين كما لا زال حاصلًا. بل هو يجعل أحكام تلك الحاكم مبرمة وغير قابلة للطعن أو المراجعة: العدالة الانتقالية والمحاكم العسكرية أو الطاللة لا يستويان معاً.

نهلة الشهال

حوالي ٦٥٠ ألفاً هو عدد السوريين المسجلين كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو الذين ينتظرون تسجيلهم. وتشمل هذه الأعداد حوالي ١٥٥ ألف لاجئ مسجل في تركيا، و١٤٨ ألفاً في لبنان، و١٤٢ ألفاً في الأردن، و٧٣ ألفاً في العراق، و١٤ ألفاً في مصر. وتتوقع بعض المصادر وصول العدد الإجمالي للاجئين خلال العام الجاري إلى مليون لاجئ.

ملف

دارياً.. يا «عنب بلدي»

قصة ولادة جريدة



بحررها مجموعة من ناشطي دارياً المسلمين، لإيمانهم بدور الجريدة المرص والناظم أثناء انتفاضتهم، ولنشر أفكارهم ورؤيتهم حول مستقبل سوريا، والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من السوريين. كان العدد «صفر»، قد نُشر في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٢. ورغم التزام محرري الجريدة بموعد إصدارها، إلا أنها توقفت لمرتين متتاليتين إثر القصف الذي تعرضت له المدينة وراح ضحيته أكثر من ثلاثمئة شهيد من أبنائها ومن ضمنهم أحد مؤسسي الجريدة الصحفي والناشط السلمي محمد قريطم، الذي ابتدع فكرة «مظاهرة الفزاعات»: كان شباب دارياً يجهزون فزاعات على شكل جسم الإنسان بأحجام مختلفة ويلبسونها ثياباً متنوعة، ومن ثم يلصقون عليها شعارات مناهضة للنظام ويضعونها في ساحة المدينة ليلاً إيهاماً بوجود معتصمين، ما كان يثير قوات الأمن الذين سرعان ما يدهمونها بإطلاق الرصاص، فلما منهم بأنها مواطنون حقيقيون.

عُرف العاملون في الجريدة أنفسهم بأنهم مجموعة من الهواة، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلونها في سبيل توثيق ما يحدث في دارياً من جرائم واستباحة لحرمان المدينة أمام صمت العالم كله. يُطبع من الجريدة في كل عدد حوالي ألف نسخة، ويتم توزيعها سرا في أنحاء دارياً ودمشق وعلى الناشطين في سوريا، إضافة لوجود الجريدة على شبكة الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي.

جريدة «عنب بلدي» تتضمن إضافة إلى الافتتاحية الثابتة، أبواب عدة هي: «عنب بلدي»، «عنب مشكل»، «عناقيد العنب»، «كرم

العيش في ليل دارياً إذا بردا، والراح نمزجها بالهـ من بردى».

بهذه الكلمات تغنى الجيتري واصفاً جمال مدينة دارياً وطيب جوها، أكبر مدن الغوطة، المولودة مع بزوغ دمشق نفسها أقدم عاصمة في التاريخ. لم يمر حدث في تاريخ دمشق إلا وكان لدارياً بصمتها فيه، فقد تعرضت منذ القدم للتدمير والنهب مرات عدة، لاسيما على يد التتار. وكمن من زلزال حولها ركاما، وفي كل مرة ترمم دارياً ضروب الزمن وتنهض من جديد. وقد واجهت المدينة الفرنسيين في معركة أطلق عليها «معركة دارياً الكبرى» حيث سقط فيها العشرات من الشهداء.

منذ بداية الحراك الشعبي قبل عامين، تميزت دارياً بحراكها السلمي رغم حملات التنكيل والاعتقال والقتل ضد أبنائها، ومنهم «غياث مطر»، أحد رموز سلمية الثورة، الذي حمل الزهور في إحدى المظاهرات ليقدّمها ورفاقه إلى جنود الجيش النظامي الذين اعتقلوه. وهو غُذِب حتى الموت في سجنه. وترافقاً مع ارتفاع صوت الرصاص، أدرك الشباب السوري أهمية تأسيس صحف تحمل أصواتهم المهمة لعقود طويلة. فقد أمّتا بأن الكلمة هي السلاح الأمل في رسم طريق العدل ومحاربة العنف الذي لا يقود إلا للانتقام. ومن هنا فكر شيان وشابات دارياً بإصدار «جريدة»، تحمل صوت المدينة المحاصرة والقابضة تحت رحمة براميل الموت والقذائف. ومن مذاق عنب دارياً الحلو، ولدت جريدة «عنب بلدي» لتجدد مرارة أيامها الطويلة المختقة برائحة الدخان والبارود. هي جريدة أسبوعية تتناول مواضيع سياسية وثقافية متنوعة.

فكرة

الإدارة الذاتية

تتأسس اليوم، داخل القرى والبلدات والمدن السورية «الحرّة»، تجارب تعزّز الأمل بسوريا جديدة بالفعل: مجالس محلية مستقلة ومدارة ذاتياً، مشكلة إثر انتخابات فعلية، تتصوّف كلاجئ مهمتها تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الصمود للسكان، وتولى التنظيم المدني والإعلامي والسياسي والعسكري للناس في مواجهة النظام. والأهم أنها تنظم حلقات نقاش لنامضة الطائفية ولدرء نزوعات الانتقام، والتدريب الإعلامي المتبع ينتج عشرات الصحف الجديدة، أغلبها الكتروني. كل ذلك فضلاً عن دروس محو أمية أحياناً. هؤلاء الناس حسمو خياراتهم، غير أبهين بمنقذ منتظر، عربي أو أجنبي. والأهم أنهم أفلوا الباب على مجالس معارضهم المتناحرة.

عديدة هي الفصم المؤقّة من سوريا عن هذه التجارب المضيفة المنتشرة في البلدات والمدن التي لم يعد يُسجّل فيها حضور للأمن السوري النظامي. قد تكون تجربة الزيداني في ريف دمشق، البلدة الجميلة الحاذية للحدود اللبنانية، سبّاقة في هذا السياق، إذ إنّها أجرت انتخاباتها لاختيار مجلس إدارتها الذاتي في أواخر عام ٢٠١١. كان قد مرّ وقت على انسحاب القوات الحكومية من تلك البلدة التي تعتنش على الاصطيااف والزراعة والتهديب من وإلى لبنان. بادر شبابها وشاباتاها إلى تنظيم انتخابات استغنتي منها الموالون، وجرت الأمور بسلاسة، لكن ليس لفترة طويلة، إذ عادت القوات الحكومية لتحتاح البلدة في مطلع شباط من العام الماضي. كل من زار البلدة قبل ذلك التاريخ لفته طريفة استغلال المباني الحكومية. السجن تحوّل مستشفى ميدانياً أحياناً، وداراً للاهتمام بالأطفال أحياناً. مخافر الشرطة أُديرت ذاتياً، دار البلدية فتح للاجتماعات والنقاشات... ربما سرّع نجاح هذا التنظيم الذاتي البديل، اجتياح الزيداني بعشرات الدبابات وآلاف الجنود لكي لا تصبح نموذجاً يُحتذى.

مجلس الإدارة الذاتية تلك، قيمة تفوق تدبير شؤون الحياة اليومية للمساكين في أرضهم. إنّها تمرين عملي على التشارك في تحلّل المسؤوليات وتوزيعها، وبروفة ضرورية على الانتخاب بدل البايعة بالدم، وعلى الاختيار وفق سلوك المزشج وأدائه. هكذا حصل مع الأعضاء الثمانية المنتخبين في «الحكومة البلدية» في القصير (محافظة حمص)، وفي أطلمة في ريف إدلب. ففي القصير على سبيل المثال، يتولى كل عضو دائرة من دوائر الأمن والمالية والصحة والشؤون الاجتماعية والزراعة والاتصالات والشؤون العسكرية والشؤون الدينية، وتنظيم المظاهرات، بدءاً من أصغر التفاصيل حتى العناوين الأعرض، تتولى المجالس كل شيء، رغم صعوبة ضبط العمل العسكري تحت لوائها في الكثير من الأحيان. في قرى ريف حلب مثلاً، يسود انطباع شعبي إيجابي إزاء بعض مجالس الإدارة تلك، على الأقل بما أنها تمكّنت من حصر بيع قوارير الغاز بالسعر النظامي، وهو ما تعجز عنه السلطات الحكومية أو لا ترغب به ربما. في ذلك الريف الحلب، يؤدي ناشطون سوريون من أبناء المنطقة أو من خارجها، خدمة كبيرة في مهام التوعية والتدريب والتنظيم. أكثر من ذلك، تولّت بعض مجالس القرى والبلدات، مثلاً حصل في ريف إدلب، طرد مقاتلين جهاديين إلى خارج البلدات، ووضعهم في ما يشبه المخيمات نظراً للحاجة إليهم كـ«مقاتلين أشداء ومدربين» من جهة، والخشية المحقة منهم كجماعات بات يُنظر إليها على أنها مصدر خطر هائل على حاضر ومستقبل سوريا، من جهة ثانية.

الإدارات المدنية أو الذاتية ليست اختراعاً سورياً، ولا هي وليدة الحروب حصراً. لكن الفرصة متاحة أمام السوريين لكي يجعلوا من تلك التجربة التي يعيشها بعضهم، حجر الزاوية في إدارة سوريا الجديدة.

أرنست خوري

السعودية: حالة فصام في الحرب على الإعلام

على حساب تلك التي تثير عقيدة الدولة الوهابية على التفتان. فتلك القوات تشكل برايهما خطراً أكبر من القوات الفاضحة الميتة بالرصاص والفتاء. يتحدث السعوديون عن خصوصية مجتمعهم... تظهر البلاد على شكل الفتاة التي ما إن تطلّ قدمها خارج الحدود حتّى تلخع عباءتها وينحسر عنها نقابها لتعيش نفساً من الحرية تريدة، وإذا ما عادت إلى قواعدها غطت نفسها فلا يعرفها أحد. الإعلام السعودي أو ذاك المحسوب عليه لا يشبه مجتمعاً بينه وبين السعوديون في خيالهم: مجتمعاً إسلامياً مغلقاً محافظاً يخلق بجنائين لا يلتقيان أبداً، تنهال الآن ردود الأفعال على الشيخ والوزير. الكثير يصادق على كلام الشيخ ويدافع عنه ويدعو للمقاطعة. وكثيرون يريدون محاربة المد الأمريكي الغربي، وكثيرون يريدون «العودة إلى الدين» في نسخة تخشاهما السلطة وترى عليها حاضنة للإرهاب. وكثيرون يؤيدون الوزير، وترد عليهم بـ«مسعاة تخريب» إن لم يكن فساداً ومعاصي. والسجال/ الفصام ما زال دائراً.

أحمد دحمان

كاتب من السعودية

مكان يظهر أن لأحد يرغب بالذهاب إليه، فعلى شاشاتها يظهر الأختلاط المرفوض في المجتمع السعودي، وفي استوديوهاتها تظهر النساء المسافرات المتبرجات للتحديات بلهجة سعودية ليطلن على بلد بعد لحدّ أن التلطف باسم المرأة علناً خرقاً للشعمة. ليست هذه هي المرة الأولى التي تقع فيها مهاجمة هذه القوات المدعوة إلى مقاطعتها، وحتّى إلى الجهاد ضدها. فقد سبقتها هجمة قوية شنها بعض علماء الدين في السعودية على شبكة «أم بي سي» يوم بدأت عرض المسلسل التركي «نور»، لما فيه من «فتنة ومفسدة للنساء»، وفي الجانب الآخر من المشهد، يقف الخط الذي لا يريده الزاج السعودي عموماً، وينادي به بعض علمائها، خط التعصب الذي ينشأ بذور الإرهاب. وداخل حدود السعودية، لا رغبة بالإرهاب وبالجهاد ضد الكفار، داخل حدود السعودية لا رغبة بزعة الأمن والاستقرار الذي تحتاج إليه المملكة. الدين في المسجد وليس في ساحات الجهاد. لذا تلقف المملكة اليوم موقفاً متصلياً تجاه أي محاولات للعب على الوتر الطائفي، حتّى لو كلفها الأمر الاعتراف بأفعالها ومنحهم المزيد من الحقوق المدنية على حساب نهجها الفكري الرسمي.

وتتجه الحكومة للوقوف في صفّ القوات المفتحة

تزيد من التعصب الأعمى وتضرب النسيج الاجتماعي بالصميم. فهي تستهدف في كلامها جماعة تعيش على الأرض ذاتها منذ مئات السنين، وتتهبها بالمعالة ويحلّ ما يحظر في البال من أوصاف شائعة قد لا تطلّ حتّى من بعد النار. الحرب قائمة في السعودية بين خطين: محافظ إلى حد التمسك عن، ومنفتح على خيار الليبرالية ولو مغطاة بشعائر دينية. الشيوخ يفتون أحياناً بحرمة قوات يمولها سعوديون أغنياء، ويعمل فيها الكثير من الوجوه السعودية، وتناقش العديد من المواضيع المختصة بشؤون المملكة دون سواها. هذه القوات تعتبر نفسها ممثلة عن السعوديين... السعودي الذي يصلي ويصوم ويعني ويرقص ويهتّم بالوضوء ويحب التعرّيج على القضايا الدينية من دون أن يغرق في الطلرف والإرهاب. هكذا ترسم تلك القوات شخصية السعودي، لا ضير في أن يمرح قليلاً، ولا مانع من قليل من العشق الحزم التركي، ومن الدلع اللبناني، والقضايا الاجتماعية الخليجية، لا أكثر من ذلك. أمّا في السياسة فتمّازت الحكومة تماماً هو ما يتمّ الإصراح عنه. الشبكة الإعلامية مملوكة من قبل سعوديين، وسياساتها ذات خلفية سعودية لا تخالف توجهات المملكة، ظاهراً وباطناً. لكنها اجتماعياً تحلّق بعيداً إلى

القرارات الملكية الجديدة الخاصة بتعيين نساء بنسبة ٢٠ في المئة في مجلس الشورى السعودي

تؤجج حالة من السجال العنيف كانت قائمة، تبدو الملكة العربية السعودية كأنها منشطة إلى قسمين. ولعل ما يجري على مستوى الإعلام السعودي يحدد هذا الانشطار بشكل ملموس، فقبل أسابيع قليلة صدرت فتوى من داعية سعودية شهيرة تدعو لمقاطعة فتاة الأطفال لدى مجموعة «أم بي سي». برأي الداعية، تسد الفتاة عقول الأطفال بأفكار الإلحاد والكفر، وترسم نماذج غريبة لجيل صاعد يظهر أنه منحرف للعظم بالحلم الأمريكي. ردت الفتاة على الشيخ ردّاً قاسياً. اعتبرته مريضة نفسياً يحتاج لعلاج في مصحات عقلية. أثار الأمر جدلاً واسعاً على ساحة تويتر، فما بين الرد ورد الفعل ظهر المجتمع السعودي المتأخر، بعشرات الآلاف للشبخ وللثقة في حالة الضائع. هل ما يقوله الشيخ صحيح، أم أن الفتاة ليست سوى مساحرة حرة من قيود صرامة تعيشها الملكة.

وقبل أسابيع قليلة أيضاً، أعلن وزير الثقافة والإعلام السعودي عبد العزيز خوجة، استعادته لإغلاق القنوات الفضائية التي تثير الفتنة وتهذد الوحدة الوطنية في المجتمع السعودي. كثير من القنوات الدينية الوهابية المتشددة التي تثير فتاويها وبرامجها،

بنابر، واعتراضه المتكرر على التفرقة بين القاضي المصري والإماراتي، حيث يتقاضى الإماراتي ثلاثة أمثال راتب القاضي المصري.

محكمة النقض تلغي الأحكام الصادرة في قضايا قتل المظاهرين واستغلال النفوذ بحق كل من رئيس الجمهورية السابق حسني مبارك وتخليه علاء وجمال وزير

مصر

محكمة المحكمة الصلحافة والطبوعات بتبيرة الناشط علي السعيد، مدير الموانزة والتخطيط في مجلس القضاء الأعلى، من تهمة الزدة التي كانت النيابة وجهتها إليه على خلفية نشره أبحاثاً

الأحداث القضائية العربية في عدسة «المفكرة القانونية»: كانون الثاني / يناير - الجدول ١٩

خلال مدة شهر من تقديم الرسالة تحت مائلة تطبيق العمل في الدوائر القضائية الحكومية.

رأت أنها تتعارض وقواعد الإسلام مطالبة بالتالي بإعدام التهم وتفريغها عن زوجته.

الداخلية الأسبق حبيب العادلي وتقرر إعادة محاكمتهم أمام إحدى محاكم جنابات القاهرة.

بنابر، واعتراضه المتكرر على التفرقة بين القاضي المصري والإماراتي، حيث يتقاضى الإماراتي ثلاثة أمثال راتب القاضي المصري.

محكمة المحكمة الصلحافة والطبوعات بتبيرة الناشط علي السعيد، مدير الموانزة والتخطيط في مجلس القضاء الأعلى، من تهمة الزدة التي كانت النيابة وجهتها إليه على خلفية نشره أبحاثاً

مصر

محكمة المحكمة الصلحافة والطبوعات بتبيرة الناشط علي السعيد، مدير الموانزة والتخطيط في مجلس القضاء الأعلى، من تهمة الزدة التي كانت النيابة وجهتها إليه على خلفية نشره أبحاثاً



8 / 4
نبض
"نبض" مسلسل مصور بجول على انتفاضات المنطقة العربية. ثماني حلقات. أبطالها مدونون شباب. نقيس عبرهم نبض مجتمعاتهم. بطموحاتها واحباطاتها. وهي وقفة جناسية سنئين بالتمام على الثورات.
...
سافر هشام الى تونس في ضيافة طاهر. عقد المدونون اجتماع سكايب ليتبادلوا عرض ما يجري في بلدانهم ونقاشه.
...
أبطال القصة
هشام من مصر
طاهر من تونس
أس من سوريا
مريم من البحرين
تجلا من اليمن
عبد الحفيظ من ليبيا
رسم: كمال الحكيم
سيناريو: سحر مندور

٢.٥ مليون فرصة عمل جديدة وفرتها الزراعة الجزائرية في السنوات الأخيرة، خصوصاً في ٢٠١٢، حين ارتفع الإنتاج الزراعي إلى ٢٩.٣ مليار دولار مقابل ٢٢ ملياراً عام ٢٠١١، وانخفضت فاتورة الواردات الغذائية من نحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠١١ إلى ٨.٥ مليارات دولار. ويشغل هذا القطاع حوالي ٢٥ في المئة من اليد العاملة.

لوحة الانتخابات الإسرائيلية ته ميش السياسة؛ ليس بهذه سهولة!

الاعتماد على الحظ في حياتنا الاقتصادية، وضرورة عرض مخطط اقتصادي واضح، في رسائله السياسية واستراتيجيته، بدأ التجمع خائفاً من الغامرة في تطوير الخطاب وتجديده.

«الإسلامية»، خارج الـ Facebook

أما القائمة العربية الموحدة، فهي قائمة مركبة من «الشق الجنوبي» للحركة الإسلامية، «الحركة العربية للتغيير» و«الحزب الديمقراطي العربي». وهي تمثلت في الدورة الأخيرة بـ ٦ نواب. في خطوة غير مسبوقة، حملت واحدة من دعايات القائمة تطلفاً لقضية لم يسبق طرحها في أي حملة سابقة: أسرى الداخل السياسيين وتحديد الأحكام المؤبدة. دعابة أخرى تحدثت عن العنف، تعرض الشيخ طلب أبو عرار حكماً في مباراة كرة قدم، إعلاناً آخران، واحد تم تصويره في مدرسة والأخر في مقهى، يجتمع فيه الصبايا والشباب من دون أن تظهر فيه أي فتاة محببة، ما يفتح أسئلة حول توجهات الحركة الإسلامية الجنوبية وتأثيرها الفعلي في القائمة.

من جهةها ركزت الحملة الانتخابية للقائمة العربية الموحدة على عرض قضايا سياسية بالأساس، رغم اختلافها من الإعلام الاجتماعي، فالوحدة تعرف أين أصواتها: التنسيق مع شيوخ الحماثل، والتكيز على البنية العائلية، والخطاب الطائفي في المساجد، إضافة إلى مؤسسات الزكاة النشطة في القرى، وهذه كلها تغنيها عن «الريك» و«النير».

مستعمر في برلمان المستعمر؟

إذا، ما الذي يفعله الفلسطينيون في البرلمان الإسرائيلي؟ معمعان الانتخابات أقوى من الأجوبة العقلانية عن هذا السؤال. وفي النشرات الانتخابية والدعايات، لن نجد ما يتعدى الأوهام التي تحدثت عن ضرورة التصويت من أجل «التصدي للقوانين العنصرية»، ورفع الصوت في عقر دارهم». إن السبب المركزي للدخول في هذه المنافسة هو الحفاظ على هذه التنظيمات السياسية كتنظيمات تقود المجتمع الفلسطيني. فلا مؤسسات فلسطينية مستقلة تعنى بقضايا الناس اليومية والبسيطة، والإعتناء بهذا النوع من القضايا هو شرط أساسي لا يمكن لحركة سياسية شعبية أن تقوم وتناضل من دونه، فيبقى العمل البرلماني يفتح إمكانيات متواضعة من التأثير في هذا الجانب.

من جانب آخر، تستغل الأحزاب تأثر المجتمع الفلسطيني بالأجواء الانتخابية لطرح برامجها السياسية ورويتها. تستغل نهم الناس للتحدث بالسياسة وتطرق أبواب بيوتهم وتعرض عليهم البديل الأيديولوجي الذي يبحثون عنه في إطار ارتباطهم بواقع المواطنة.

وصلت نسبة عدم المشاركة في الدورتين السابقتين إلى ٤٧ في المئة و ٤٤ في المئة تبعاً، لكن هذه النسب ليست نسب المواطنين من منطقتات أندولوجية ترفض «إعطاء الشرعية للمؤسسة الصهيونية»، بل تضمّ بالأساس هؤلاء الذين لا يجدون حزياً يلائم تطلعاتهم أو هؤلاء الذين لا يكتفون للسياسة، أو لا يرون جدوى من التصويت. كما تضم هذه النسب من يرفضون التصويت قبل أن تتوحد الأحزاب العربية في قائمة واحدة (وهو حلم يضيغه الفلسطينيون في كل انتخابات من دون أن يتقربوا من تحقيقه). وقد يكون من بين غير المشاركين أبناء أحياء الفقر والقرى النائية التي لم تجد الانتخابات طريقاً إلى أبوابهم.

حركة المقاطعة الحديثة اقتضرت على «حركة أبناء البلد» التي تأسست في بداية السبعينات، وتراجع جزء من قيادات الحركة عن موقف المقاطعة مؤسسين حزب التجمع. لكن هذه الحركة غائبة ولا تعارض مع موقفها السياسي حتى بالحد الأدنى من توزيع منشور يدعو للمقاطعة أو عقد ندوة مصغرة بهذا الشأن. من جانب آخر، يقطع الشق الشمالي من الحركة الإسلامية (بقيادة رائد صلاح) انتخابات الكنيست، لكنه لا يعلن الدعوة للمقاطعة لتجنب الخلافات الحزبية أو الخوض في هذه المناقشة.

ليست الأحزاب الفلسطينية وحدها معنعة هذه المرة برغم نسبة التصويت، بل أيضاً بعض أوساط «اليسار» الإسرائيلي اليرتض أمام السعد الساحق لليمين. لكن اختلاف منطلقات التصويت يبقى سبباً للوقت، فمفطلقات الأحزاب الوطنية للتصويت من أجل تدعيم العمل السياسي الوطني لا يمكن أن تتطابق مع أجندة جريده «مارس» الإسرائيلية التي تشتت، في خطوة غير مسبوقة، افتتاحيتها باللغة العربية، داعية لرفع نسبة التصويت عن العرب.

مجد كيال

كاتب فلسطيني من حيفا



(من الانترنت)

ملصقات للوائح الفلسطينية المشاركة في الانتخابات

تيررش و الولاء

أطلق حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» - الذي أسسه عزمي بشارة مع قيادات من حركة أبناء البلد، وحصل على ٣ مقاعد في الدورة الأخيرة - حملته الانتخابية بدعاية مفاجئة ضربت الشبكات الاجتماعية: فيديو كليب رسوم متحركة للشيد الإسرائيلي «هاتيكفا»، بتغيير لحن الشيد إلى لحن أغنية «تيررش»، الشهيرة. في الفيديو يظهر ليرمان يغني ويتعامل طرباً على الألحان الشرقية، ويهتف بصوت مطربين العراس الفلسطينية: «التيكفا نارا» ليهيج جمهوراً من قيادات المستوطنين والأحزاب الصهيونية الذين يرفضون الدبكة.

اللجنة البرلمانية المسؤولة عن عرض الدعايات الانتخابية منعت بث الإعلان الذي يأتي رصفاً لما يسمى بـ«قوانين الولاء»، وهي مجموعة قوانين مطروحة للتصويت تطالب الفلسطينيين بإبواب ولائهم للدولة اليهودية ورموزها شرطاً لمواظمتهم. اللجنة البرلمانية منعت عرض الدعاية بسبب تحقيرها رموز الدولة، إلى أن توجه التجمع للمحكمة العليا من أجل السماح بنشرها.

استغل التجمع، في حملته، الهجمة الشرسة التي شنتها الأحزاب الإسرائيلية على القائمة حين زعمي، ومحاولة شطب ترشيحها للانتخابات على خلفية مشاركتها في اللجنت الحزبية إلى غزة، وعليه، فقد ركزت حملتها الانتخابية بداية بالترويج بخطر العنصرية وضرورة التصدي لها، إلا أنها عادت بشري من المحافظة والخشية إلى التوازن العهود بين السياسة والقضايا اليومية، فعاتت المرشحة الثانية حين زعمي إلى خاتمة حقوق المرأة، رغم احتجاجها هذه الخاتمة نحو مكانة قيادية سياسية متقدمة، كذلك، سحبت الحملة مرشحة الثالث، الخبير الاقتصادي ياسلر غطاس، الذي عرضته الدعاية يعلق طاولة «الشيش بيش» في إشارة إلى التوقف عن

على سلسلة لفتة من الإنجازات البرلمانية والقوانين التي سنحتها الكتلة البرلمانية بشكل خاص عن طريق النائب اليهودي من الكتلة، دوف حنين. وهي قائمة لا تنافسها قوائم إنجازات برلمانية لأي من الأحزاب العربية الأخرى. من جهة أخرى هاجم معارضو الجبهة هذه الاستراتيجية بوصفها تركزت الأسئلة الصهيونية التي تحمّل المظلوم مسؤوليات العالم. كذلك استغل المنتقدون نقطة لا يمكن إنكارها، وهي أن جزءاً جديداً من هذه القوانين المعروضة لا يمت بصلة للمجتمع الفلسطيني، فيعرض البعض على سبيل المثال قانون «منع نص مخالف قطع الشوارع دون حاجة طبية». النشر حول هذا القانون لقي سخرية حادة من قبل الأحزاب الأخرى لغرابته، وابتعاده عن هوم الجماهير الحقيقية، في إشارة إلى أن عدد القوانين وطول قائمة الإنجازات لا يعكسان بالضرورة أهمية العمل.

الشيوعيون واستعادة التأثير

استراتيجية الجبهة الاجتماعية / الاقتصادية لم تصمد. فرغم الهوم اليومية لا تزال السياسة والقضايا الوطنية عصباً مركزياً بين الناس، كذلك عيّرت شخصيات قريبة من القيادات الحزبية عن حاجة تلك القيادات لخطاب سياسي يغذي ظهورها. وقد ظهرت الدعاية السياسية مرتبكة وهشة مقارنة بوضوح ومنهجية الدعاية الاجتماعية والاقتصادية، فاستعانت الحملة الاعلانية بمرشحة السادس وأمين الجبهة العام، أمين عودة، في فيديو تم ترميحه ليطهر فيه عودة بخطاب تاري غاضب على منصة برنامج THE VOICE الشهر. تحت عنوان «أقوى صوت»، عرض عودة هجومه على يهودية الدولة أمام عاصي الحلاني وكانم الساهر، ما اعتبره البعض سخريه مهينة في غير مكانها، إلى جانب أصوات داخلية في الحزب عيّرت عن عدم اتفاقاً ما جاء في الخطاب مع البرنامج السياسي للجبهة.

الانتخابات الأردنية بين صفحتي الماضي والمستقبل

نظرياً، طوى الأردن، يوم أمس الأربعاء ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، صفحة الانتخابات النيابية المثيرة للجدل بينما سبق للبلاد أن شهدت ست عشرة عملية انتخابية مريت مرور الكرام. تأتي هذه الانتخابات الأخيرة عقب تحركات أوجت باحتمال هبوب رياح التمرد الساري في المنطقة على الأردن، وهي تغير في الوقت نفسه التساؤلات حول استقراره المتأرجح.

جاءت الانتخابات بعد عامين من الحراك الاحتجاجي الذي انطلق في كانون الثاني / يناير ٢٠١١ مطالبا بالإصلاح. بشر بها النظام قبل إجرائها باعتبارها نقطة مفصلية في التحول الديموقراطي. وقبل إجرائها أيضاً، شككت المعارضة الفاعلة باليشارة، فقاطعت الحركة الإسلامية، اللاعب الرئيسي في الحياة السياسية الأردنية الانتخابات، فغاب عن الدعاية الانتخابية لونهم الأخضر وشعارهم التقليدي «الإسلام هو الحل».

وغاب عن مجلس النواب بغياها المعارضة المنظمة والقوية. كما قاطعت الانتخابات غالبية الحركات الإصلاحية المثيرة احتجاجاتها سبباً في إسقاط مجلس النواب السابق، وتعهدت بإسقاط المجلس المنتخب. للمقاطعين أسبابهم، فالانتخابات جرت وفق قانون مرفوض فضل بشكل لا يتبع وصول أغلبية تحمل على عاتقها تشكيل حكومة برلمانية. وهي حلم يرى النظام أنه يمكن، ولا يستقيم مع البلد «المتخلف جزياً»، ويبرر النظام مدافعه عن القانون المعدل في العام ٢٠١٢ بصعوبة تفصيل قانون يرضي الجميع.

وكما العادة في كل انتخابات نيابية في الأردن، اختلت العشرة الشهيد، فخرج غالبية المرشحين للانتخابات والفائزين بمقاعد المجلس (المسبة والخمسين، التي تنافس عليها ١٤٢٥ مرشحاً ومرشحة) من تحت عباءة العشرات التي أجرت انتخابات داخلية فرزت خلالها المرشحين لخص الانتخابات

النيابية، إضافة للعشائر، خاض الموالون غمار الانتخابات أفراداً وأحزاباً. غير أن المفارقة أن أربعة أحزاب قومية ويسارية خاضت الانتخابات، وهي التي أعلنت صراحة رفضها قانون الانتخاب السذي وصفته بـ «غير الديموقراطي»، لتشق بذلك بيت المعارضة التقليدية المشكلة من خمسة أحزاب قومية ويسارية، وساسد إسلامي هو الوجه السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن. انتهت الانتخابات، وأزيلت لافتات التعريف بالمرشحين والقوائم الانتخابية التي أثلقت الطرقات طوال شهر الدعاية الانتخابية، وبدأ وقت التطبيق الذي ترى غالبية الشعب أنه مستحيل.

المرشحون، الفائزون منهم والخاسرون، اضطروا خلال الدعاية الانتخابية إلى رفع السقف بالوعود والشعارات الخيالية، بغية الوصول إلى مستوى سقت الشعارات التي يرفعها الحراك الإصلاحى



(أ ف ب)

من تظاهرة ضد البرلمان السابق في عمان قبل أيام

محمد الفضيلات

صحافي من الأردن



جماعة مُحبِّبي الجدران

لأن نبداه الأّن، قال فيلسوف جماعة، الظالي الحالم.

وكان هذا هو السبب الذي تحوّلت مصر بفضلها إلى بناء خرساني علاّق، أصمّ ولا يحوي بداخله غير الأحجار المقامة فوق بعضها البعض.



كي تحل الحكومة مشكلة المظاهرات في وسط البلد، قامت ببناء جدران في وسط البلد، اخترقتها المظاهرات، ولكي تحل مشكلة المظاهرات في مصر الجديدة، قامت ببناء جدران في مصر الجديدة، واخترقتها المظاهرات أيضاً. بنت الحكومة جدراناً جديدة في كل مكان واخترقتها المظاهرات، فقررت الحكومة العمل على المشتتات النقطية، وقربها وأسعار الكهرباء، وكيف سيوفون؟

ورفعوا بشكل فضفاض شعار «إنقاذ الاقتصاد»، فما هو فاعلون أما مدبونية تجاوزت ٢٢ مليار دولار، وعجز متوقع في موازنة العام ٢٠١٣ تجاوز ١,٣ مليار دولار، يمثل ما نسبته ٥.٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

ورفعوا «محاربة الفساد والفسادين» و«استرجاع الثروات المنهوبة» ووقف سياسة الخصخصة، فماذا هم قائلون للشعب الذي بات يشير بأصابع الاتهام إلى العائلة الحاكمة التي يحملها مسؤولية الفساد والنهب والخصخصة.

ربما لم يدركوا حين رفعوا شعاراتهم الفضاضة التي عرّفت على جميع الأوتار من دون أن تحدد عناوين، أن الأردنيين أصبحت لديهم ذاكرة تحاسب الخلق بالوعود.

انتهد الانتخابات التي يراهن النظام عليها لإخماد جذوة الاحتجاجات، بينما ترى فيها المعارضة والحراك الإصلاحى سبباً لانطلاق أكثر قوة، قادم الأيام هو الحكم.

ببعضها، نحقق لها مساحة من

حوالي ٧٠٠ ألف لاجئ، يمكن للدول العربية المحاذية لمالي أن تستقبل جزءاً كبيراً منهم في حال استمرت أعمال العنف في منطقة الساحل الأفريقي في الأشهر المقبلة. والدول المرشحة لاستقبال الغالبية من هؤلاء النازحين هي موريتانيا والجزائر وليبيا والنيجر وبوركينا فاسو، مع توقع وصول نحو ربع مليون لاجئ إلى موريتانيا وحدها في الأسابيع المقبلة.

الجزائر: وقائع انعدام الاستقرار

بعدها انتهت أزمة الخطف الجماعي للرهائن في حقل تيغنتورين بعين أميناس بحصيلة بشرية ثقيلة، يتساءل الجزائريون: هل حان دور بلدهم في لعبة إعادة التقسيم العنيفة التي يقودها الغربيون منذ عقدين في العالم العربي؟ ينتخب الجزائريين القلق إزاء الضعف السياسي لنظامهم التسلسلي الذي قد يشارك في هذه اللعبة من أجل المحافظة على نفسه، بدلا من انخراطه في عملية إصلاح ديموقراطي داخلي باتت «حاجة ملحة من أجل الأمن القومي».

وصلت الحصيلة الرسمية لعملية خطف الرهائن حتى يوم الاثنين الماضي، على يد مجموعة جهادية «متعددة الجنسيات» في حقل تيغنتورين للغاز، إلى مقتل ٢٣ رهينة و«تطهير» ٣٢ إرهابياً. ويُخشى أن تكون حصيلة الخسائر البشرية أكبر، على ضوء المعلومات التي تردت عن العفور على ٢٥ جنة مجهولة الهوية في الحقل في منطقة عين أميناس الواقعة على بعد ١٠٠ كيلومتر من الحدود مع ليبيا. وفي حين لم تنته السلطات الجزائرية بعد من احتساب الخسائر البشرية، والتأثير الاقتصادي لهذا الهجوم الذي يمس قطاعاً مركزياً في الاقتصاد الجزائري، تُطرح أسئلة خطيرة: كيف ولماذا تمكن الإرهابيون «تقنياً» من الوصول إلى حقل مُفترض به أن يكون متمتعاً بحماية شديدة؟ أما سياسياً، فتمتصحت التساؤلات حول السياسة الخارجية للجزائر، وحول علاقات هذا البلد مع القوى الغربية التي انخرطت بشكل مجرم في حروب من أجل الدفاع عن تفوقها السياسي - الاقتصادي المهدد بفعل صعود الممارد الصيني.

أين تكمن الثغرة؟

على الصعيد «التقني»، يدرك معظم الجزائريين أن الهجوم الذي قامت به القوات الخاصة للجيش الجزائري كان حتمياً. وبحسب هؤلاء، فإن القوات الجزائرية الخاصة تفادت بعمليتها، الأسوأ، نظراً للوضع القائم، أي بوجود حوالي ٧٠٠ رهينة، وحقل نفطي بين أيدي الجهاديين. من وجهة النظر تلك، تم تفسير الانتقادات التي وجهها الإعلام الغربي للأساليب التي وصفها بـ«العنيفة» للجيش الجزائري، من زاوية سياسية، على اعتبار أنها عبارة عن ممارسة للضغط على الحكومة الجزائرية بهدف لجعها واخضاعها، لتوريطها أكثر في العمليات الحربية الجارية في منطقة الساحل الأفريقي.

وفي الواقع، ليست الإدارة الجزائرية لعملية خطف الرهائن، بحد ذاتها، ما يثير النقاش في أوساط الجزائريين. فيالنسبة لهؤلاء، الأسوأ من ذلك هو أن الجهاديين تمكنوا من الوصول إلى حقل الغاز، وذلك بفضل «أمني» كبير، فشل مقلق لأن النظام الجزائري نفسه كان أول من حذر من الأثر المزعج لاستقرار الذي يمكن أن تسبب به حرب القوى الغربية على ليبيا لإزاحة القذافي. هذا بينما النظام الجزائري مشغول بهمة الأكبر، أي الحفاظ على نفسه وسلطته من خلال رفضه الانخراط في الإصلاحات الديموقراطية الحقيقية، والرهان عن مدى نفعه للدول الغربية، وقد زُيِّط تطور الأوضاع في منطقة الساحل الأفريقي، أي انهيار الجيش المالي في شمال البلاد، وسيطرة المتمردين والجهاديين على مساحات شاسعة منها،

مباشرة بالحرب الغربية في ليبيا. ذلك أن ترسانات الأسلحة الليبية فتحت أمام «تسوق» مجموعات التمردة والجهاديين. لماذا لم تترجم هذه القراءة التحليلية الدقيقة والمقلقة التي قدمها المسؤولون الجزائريون بإجراءات أمنية أكثر حزمًا، وبيقظة أكبر؟ بالطبع، لهذا السؤال طابع «تقني»: لم يكن حراس حقل الغاز مسلحين، وهو ما سمح للجهاديين باحتلاله بسهولة. هنا يطرح سؤال «تقني» آخر: الوضع خطير منذ أشهر في منطقة الساحل، والتدخل العسكري الفرنسي في مالي يزيد من وتيرة المخاطر، ويتفاقم ذلك مع إعلان وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن الجزائر سمحت بـ«تحليق غير محدود» للطائرات العسكرية الفرنسية، وهو إعلان أخرج السلطات الجزائرية التي كانت بغنى عن مثل هذه العداية.

بلمصلحة الحال، تُفترض طبيعة الهجوم على حقل تيغنتورين أنها قد سبقتها فترة تحضير طويل، لكن فابيوس، من خلال «توريط» النظام الجزائري بشكل علني، جعل الجزائر هدفاً «مؤكداً»، بينما لم تكن قبل ذلك سوى هدف محتمل. لقد شعر الكثير من الجزائريين بالصدمة وبالغضب لمعرفتهم أن المقالات الفرنسية تجوب الأجزاء الجزائرية، ذلك أن «الذاكرة» الجزائرية عن «الإعلان التمديدية» التي قام بها الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير الوطنية، لا تتقبل عودة مماثلة للطيران الحربي الفرنسي إلى الأجزاء الجزائرية، حتى ولو كان هدف هذا التحليق شن حرب خارج الجزائر، وما أثار المزيد من غضب الجزائريين، تلقيهم هذا الخبر من الوزير الفرنسي، في حين أن المسؤولين الجزائريين لم يخبروهم بشيء. ويجسد هذا السماح الجزائري تحكراً للسياسة الجزائرية الرسمية التي ظلت تكرر منذ أشهر، أن تدخل عسكرياً في مالي ستكون له آثار عكسية ومزعجة لاستقرار. ثم إن فابيوس باعلانه ذلك ورط الجزائر مباشرة في الحرب. وبالنسبة للعديد من المحللين، فإن تحرك السلطات الجزائرية لوقفها السابق، وانحيازها إلى صفوف الحرب، هما علامتان مقلقتان تُؤشران إلى «الضعف السياسي» للنظام الجزائري. كان الموقف الجزائري صائباً، لكن الهم الأكبر بالنسبة للمسؤولين الجزائريين، أي المحافظة على النظام القائم بدلا من إصلاحه، قد جعل هذا الموقف في النهاية في وضع يستحيل الدفاع عنه. إن تسلسل الأحداث، من «هجوم» الجهاديين في جنوب مالي (وهو من وجهة النظر الاستراتيجية حركة عسفية، تم استخدامها في الوقت المناسب كميزر لتدخل عسكري فرنسي يتم التحضير له منذ أشهر)، وصولاً إلى الهجوم الإرهابي ضد حقل الغاز الجزائري، يعزى ضعف الدولة الجزائرية، وهو ضعف يعود بشكل أساسي إلى الطبيعة الاستعمارية لهذه الدولة. هكذا يمكن التحليق عن الأنظمة صائب، لأن النظام الجزائري، شأنه شأن الكثير من الأنظمة العربية الاستبدادية، يستمد جزءاً كبيراً من «مشروعيته» من وظيفة «حراسة» الأسوار التي يعرض تأديتها لصلحة «المركز» الغربي.

نظام يمكن التحكّم به.. لكنه بلد معادٍ

يقوم محللون جزائريون منذ أشهر بنوع من التسجيل لوقائع حملة كبيرة هادفة إلى التلاعب بقرار بلدهم، ويعرب

هؤلاء المحللون عن قلقهم أيضاً من أن السياسة الجزائرية غامضة، يقودها رئيس بات نشاطه محدوداً، حتى ولو أنه لا يزال راغياً على ما يبدو بالتجديد، ويعمل للحصول على «الموافقة» الغربية لولاية رئاسية جديدة، في مقابل «مساهمة» جزائرية في المناورات العسكرية الجارية في منطقة الساحل الأفريقي، وهذا، بحسب بعض المحللين، أحد عناصر الضعف السياسي للنظام الجزائري. إنها لعبة خطيرة تصل نيرانها في النهاية إلى الجزائر، وقد ساءت الأوضاع بفعل عجز النظام وجموده، حيث إن المسؤولين ليسوا محكومين بأي التزام تجاه المواطنين. «بالنسبة للغربيين، تشكل الجزائر حالة مفارقة، بين نظام تجعله نقاط ضعفه العضوية عرضة للتلاعب به من جهة، وبلد معاد يعنى من جهة ثانية، نحن هنا أمام ميدان للمناورات، والحيل الماهرة التي لا يمكن تفاديها إلا إذا تصالح النظام السياسي الوطني مع البلاد». تقدم الصحافية لينا عزيزي وصفاً دقيقاً عن الوضع العام: «يدرك علماء السياسة الأمر جيداً، الدولة التي تكون مؤسساتها غالباً مجرد واجهات، لا يتم فيها وضع الأشخاص الذين يقع عليهم عبء المسؤوليات أمام متطلبات كبيرة. إن الأشخاص الذين يمتلكون المؤهلات التقنية ينتظرون الضوء الأخضر من السياسيين، غير الموجودين أصلاً، بما أن القرار السياسي غير متوفر في الواقع إلا في إطار ضيق للغاية (...) وهنا تكمن المشكلة الخطيرة. إن إلغاء حياة سياسية جديدة، حيث تتم مناقشة مسائل وطنية بشكل جدي، أصبح مشكلة بالغة الخطورة. لم يعد الإصلاح الديموقراطي ترفاً، بل ضرورة من ضرورات الأمن القومي. ذلك هو الدرس الصحيح لمأساة حقل عين أميناس. الحادثة هي تقطة نظام بالنسبة لأزمة الجزائرية. وهناك خطر من أن تصبح نقطة قطعية إذا تركنا أنفسنا نتورط في الألعاب التي يخطط لها الآخرون».

وفي إطار مشابه، يستعيد كاتب افتتاحية صحيفة «وهران» اليومية، الأسئلة الخطيرة المطروحة في الجزائر: «عن أي مصلحة علينا أن نحاف؟ هل نوعية مؤسساتنا - ديموقراطيتها، وفعاليتها - تسمح بحماية البلد بطريقة ذاتية في مناخ معقد، فتقتصد في حماية مصالحنا من دون أن نصعب وكلاء أو مساهمين في لعبة إعادة تقسيم مقررة من الخارج، وذلك خدمة لصالح ليست خاصة بنا؟». ورداً على افتتاحية صحيفة وهران، يثير الشيوعي الخضر الصادق هجرس مسألة «الفشل الذي غالباً ما يتم إخفاؤه للاستراتيجية الجزائرية الشاملة، المشلولة بفعل الخطيئة الأصلية، والتي تفتقد منذ الاستقلال إحد الكوئانات والدعائم الأساسية، أي التوافق واللحمة والدعم الوطني، وتنص هذه الاستراتيجية الشاملة على حد أدنى من الإصلاح الديموقراطي والمشاركة في الرأي حول التوجهات التي تقرر مصير الأمة، وهو عامل شكّل، على الرغم من جميع العوائق، المفتاح للكفاح المتصّر من أجل الاستقلال». تلك هي الأسئلة الثقيلة التي يطرحها تسلسل وقائع انعدام الاستقرار العلن.

الأخضر بن شيبية

كاتب من الجزائر

جورج البهجوري/ مصر

حلم ..



arabi.assafir.com

اقرأوا على موقع «السفير العربي»:

- «فرق توقيت»، بين الأجيال والتغيرات السياسية في مصر - عمار علي حسن

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.

- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi

- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة



من صفحة graffiti in egypt على فايسبوك



ترمين همام www.nerminehammam.com



في ٢٨ يناير ٢٠١١

تدويل التعداد والانتخابات.. لماذا؟

«كانت إحدى مطالب المتظاهرين في الأنبار هي الإشراف الدولي على تعداد السكان قبل الانتخابات، وقد فسر بعض المحللين السياسيين هذا الطلب بأنه من أجل تحديد التغيرات السكانية التي تلت ٢٠٠٣. نرى أن هذا هو أحد الأسباب وليس جميعها، لأنه نظراً إلى الخلف ولا يعبر شيئاً على أرض الواقع. فقد تغيرت التركيبة السكانية الأصلية لكركوك ولا سبيل لعكسها، واكتسب كثيرون من غير العراقيين الجنسية، وسوف يصعب تجريدهم منها إن لم يستحل ذلك.

وقبل هذا تقدم السيد رئيس الوزراء بأربعة خيارات لحل الأزمة بينه وبين المتظاهرين، وأكد تفضيله لخيار حل البرلمان وإجراء انتخابات عاجلة، وأكد ذلك عضو البرلمان ومستشار الحكومة عزت الشايبندر الذي توقع استقالة الحكومة وحل البرلمان خلال ٤٨ ساعة.

وقد يرى الكثيرون في هذا الطريق مخرجاً آمناً، لكننا نرى فيه خطوة إعادة أخطاء الماضي، فالانتخابات السابقة قد شابتها الشبهات وفقد فيها خلال إعادة الفرز ٧٠٠ ألف صوت يعتقد أنها ذهبت جميعاً من أصوات الأحزاب الجاهرة بالتصدي لإيران، وكانت النتيجة أن هذه الأحزاب لم تحظ بأي مقاعد في البرلمان. ونرى التحشيد الإعلامي قد ابتدأ من الآن، ونخشى أن النتيجة الجديدة سوف تأتي على نفس الطريقة، لكن هذا سوف لن يحل مشاكلنا ولن يؤدي إلى الاستقرار المطلوب هذه المرة، بل إنه سوف يفسح المجال لجبهات ساخنة تعكس الصراعات الإقليمية».

من مدونة «فصل قدي» العراقية
http://montrealiraqi.com/

القادم الصعب في مجلس النواب...

«ضمن هذا الزخم الهائل من المرشحين المتوجهين لخوض غمار مجلس النواب، يبدو أن هناك حالة هوس تستيطر على المرشحين. لا يدرون إلى أين هم ذاهبون، وما هي مهمتهم القادمة، كأنهم معزولون تماماً عن الواقع السياسي الأردني الصعب. بصراحة أشفق على كثير من المرشحين الذين يظنون بأن عام ٢٠١٣ يشبه انتخابات ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠، حيث يكفي أن تصل إلى مجلس النواب، ومن ثم تبدأ بوضع «الضربة» الحمراء خلف سيارتك وتنام على كرسيك وتجري اتفاقاً مع الباشا عبد الهادي الجالي، تنتخبه رئيساً للمجلس وتحظى بإحدى الميزات، ولكن هذا السيناريو انتهى، وحال الشارع اختلف. ومن يظن أن الانتخابات هي ليس بدلة ووجهة، ولقب نائب، فقد أخطأ وسيكتشف ذلك بعد ٢٣/١».

لا أريد الحديث، أو تكرار كل ما يقال في الشارع، عن الفوضى التي اكتسحت جميع دوائر المملكة، وعن المتطفلين والمال السياسي والقانون الذي يستحق على إقراره أن تقاطع المعارضة الانتخابات، ولكن سأناقش كل من يتخطى هذه ليمصل إلى مجلس النواب ويتألم القعد كعضو كتلة أو دائرة أو كوتا، بأي طريقة سواء المال السياسي أو الجهوي أو العشائري».

من مدونة «زعمار» عمر شاهين
http://omarshaheen.maktoobblog.com

مدونات

غزة وعكا.. حكاية حصار

«لم أزر غزة يوماً. لا أعرف شوارعها ولا البيوت ولا الأزقة التي يمشي فيها أصدقائي هناك. لكن ما بيننا وبين مدينتي عكا ذات البحر، مجرد صور يشاركها الأصدقاء عبر الفاييسبوك، أو في فيلم قصير صورته مجموعة من هوة السينما، أو حين نتجج صدقينة أن تدخل المدينة المحاصرة للعمل على فيلم وثائقي يروي حكايتها، كأن غزة تعيش في «مركز غوغل للحب»، أو يضيء اسمها حين تكون تحت القصف لتصبح «تريند» في موقع «تويتر»... خلال أيام العدوان الفاشي الأخير على غزة، خرجت حافلات من القاهرة إليها. الحافلات تحضن ما يقارب ٥٠٠ شاب وصبية قرروا أن يكسروا حصارها بطريقتهم الخاصة، ويقضون ليلة واحدة تحت القصف، يتحدون مع الناس ويؤزرون الجرحى ويؤزرون مع أمهات الشهداء. هذا الحلم الذي يجتاح معظمنا: إن يأتي أصدقاؤنا العرب إلى فلسطين، أو أن ألح لهم بمندبل أحرر عند ميناء عكا وهم قادومون على مراكب من تونس والإسكندرية وبيروت، كم هو عيني هذا المشهد. أصدقاء مصريون يصلون إلى مدينة فلسطينية لا يمكن لي ولاخريين في فلسطين الوصول إليها. لا تعرفها حتى. لا تعرف غزة. لا تعرف هذه المدينة الجميلة. لا تعرف كيف يكون شكل مدينة فلسطينية وصلها ٥٠٠ مصري يهتفون في شوارعها للحرية...»

من مدونة «زغودة»، الفلسطينية
http://zaghroda.blogspot.com/